

ما انعكاسات أسعار السلع الأساسية على عدم اليقين الذي يكتنف التوقعات الاقتصادية العالمية؟

أولاً، لا تزال أسعار السلع الأساسية بشكل عام أقل بكثير من الذروة التي بلغت مؤخراً في مايو 2022، ولكنها تعتبر مستقرة تقريباً في السنة حتى تاريخه. ويبدو أن هذا يناقض الروايات بشأن إعادة تسارع الاقتصاد العالمي أو ارتفاع التضخم وحدث تباطؤ حاد وشيك. في الواقع، تشير عملية تصحيح الأسعار بعد الذروة التي بلغت في مايو 2022، دون حدوث تقلبات كبيرة أو عودتها للارتفاع في الأشهر الأخيرة، إلى أن اتجاه تراجع التضخم لا يزال سليماً. ومن ناحية أخرى، يشير استقرار الأسعار منذ بداية العام إلى مرونة الاستهلاك والاستثمار العالميين. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المعتدلة في أسعار المعادن الصناعية في السنة حتى تاريخه، وخاصة النحاس، تنبئ بتحسين أوضاع النمو في آسيا الناشئة والصين على وجه الخصوص، التي تعتبر مستهلكاً كبيراً للنحاس.

نسبة أسعار النحاس إلى الذهب
(2024-2010)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

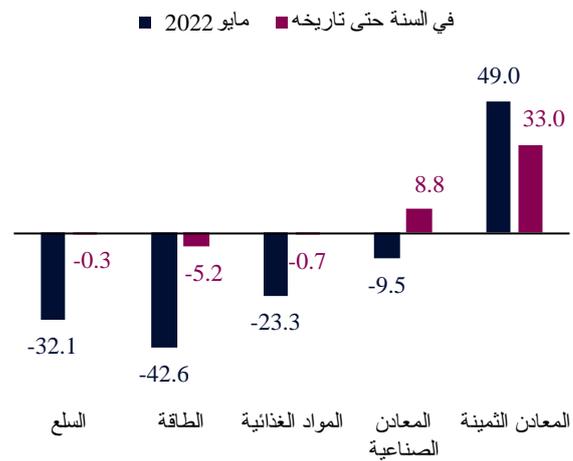
ثانياً، يبدو أن نسبة أسعار النحاس إلى الذهب، وهي مقياس تقليدي لتوقعات النمو والتضخم، وكذلك لمعنويات المخاطرة، تشير إلى بيئة معتدلة خلال الأرباع القادمة. وهذا يتناقض مع الرأي القائل بأن ولاية ترامب الثانية قد تزيد من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل والتضخم، مما يعزز بقوة "الرغبة في المخاطرة" لدى المستثمرين. ولو كان الأمر كذلك، لارتفعت أسعار النحاس بوتيرة أسرع من أسعار الذهب، مما يؤدي إلى زيادة نسبة أسعار النحاس إلى الذهب. بدلاً من ذلك، حدث العكس. ويشير هذا الأمر، إذا نظرنا فقط إلى أسواق السلع الأساسية ودينامياتها، إلى توقعات بانخفاض الضغوط التضخمية مع نمو معتدل.

ظل عدم اليقين سائداً في الأشهر الأخيرة على خلفية الانتخابات الوطنية في الولايات المتحدة، والتي تحدد مصير أكبر اقتصاد في العالم وأوليواته السياسية. وفي حين توقع معظم المحللين تراجعاً كبيراً في عدم اليقين بعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر، إلا أنه لا يزال سائداً. وبعد الفوز الكبير لترامب مع تحقيق الجمهوريين "النصر كاسح"، حيث سيطروا على مجلسي الشيوخ والنواب، هناك الآن تساؤلات حول ما إذا كانت ولاية ترامب الثانية ستبني نهجاً "متشدداً" في التعامل مع المقترحات المثيرة للجدل، مثل التعريفات الجمركية، والموقف المالي، والهجرة. وقد تكون لهذا الأمر تداعيات كبيرة على النمو العالمي والتضخم.

وبما أنه من الصعب جداً استقرار الكثير من معطيات السياسة الأمريكية، وخاصة قبل أن تبدأ ولاية ترامب، فإننا نحول تركيزنا إلى أسواق السلع الأساسية لتحليل انعكاسات حركة أسعار السلع الملموسة الرئيسية على الاقتصاد العالمي. توفر السلع الأساسية رؤى مهمة حول سلامة الأوضاع العامة للاقتصاد العالمي، نظراً لأهميتها في البناء والنقل والتصنيع والمواد الغذائية. ويتضمن ذلك المعلومات ذات الصلة باتجاهات المعنويات والتضخم، حيث تقود أسعار السلع الأساسية في كثير من الأحيان أو تؤكد نقاط التحول الدورية.

تحليل ديناميات أسعار السلع الأساسية

(نسبة التغير منذ ذروة الأسعار في مايو 2022 وفي السنة حتى تاريخه)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

من وجهة نظرنا، يبدو أن الأسعار في مجمع السلع الأساسية ككل تحافظ على رؤية كلية داعمة لاستقرار النمو مع تراجع مستمر في معدلات التضخم، على الرغم من المخاوف الأخيرة بشأن احتمالية زعزعة ولاية ترامب الثانية لتوقعات التضخم. وهناك ثلاثة عوامل تدعم هذا الموقف.

بشكل عام، وعلى الرغم من المخاوف من تسبب ولاية ترامب الثانية في نمو وتضخم غير متوازنين، فإن أسعار السلع الأساسية تشير إلى سيناريو أكثر إيجابية يتسم باعتدال النمو واستمرار انخفاض التضخم. أصبحت معظم السلع الأساسية الدورية مستقرة الآن وتعتبر أسعارها أقل بكثير من الذروة الأخيرة، وتستمر نسبة أسعار النحاس إلى الذهب في الانخفاض، مع تفوق أسعار الذهب على أسعار الفضة، مما يشير إلى عدم وجود ضغوط من الطلب الكلي الزائد أو النشاط الاقتصادي المفرط.

ثالثاً، من المرجح أن يكون ارتفاع أسعار المعادن الثمينة انعكاساً لارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية وزيادة الطلب المؤسسي على الأصول غير المرتبطة بولاية قضائية معينة، وليس ناتجاً عن أي عامل أكثر أهمية يتعلق بالنمو أو التضخم. أسعار الذهب قريبة من أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث ارتفعت بنسبة 42% منذ مايو 2022 لتقترب من 2,650 دولار أمريكي للأونصة. ومع ذلك، فإن أسعار الفضة، التي تعد عنصراً أساسياً في الاقتصاد الجديد (صناعات التكنولوجيا والطاقة النظيفة)، أقل بكثير من مستوياتها المرتفعة الأخيرة، ويعتبر أداءها بشكل عام أقل قليلاً من أداء الذهب. ولو كان هناك اتجاه كبير نحو ارتفاع النمو والتضخم، لارتفعت أسعار الفضة بسرعة أكبر من أسعار الذهب.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو*

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول - قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول - قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.